# الباب السابع الادلة الادارة المالية والموازنة العامة للدولة



## الادارة المالية

هي استخدام الدولة سلطتها المشروعة بفرض الرسوم والضرائب للإنفاق على الأجهزة المختلفة وتوفير الخدمات العامة التي يعجز الأفراد عن تنفيذها، وضمان استخدام هذه الأموال بكفاءة فيما أعدت له

ودارسة دور الدولة في تقديم الخدمات العامة والاجتماعية، وكيفية تمويلها عن طريق الايرادات العامة (خاصة الضرائب) ويجب عرض الموازنة على البرلمان (مجلس الشعب) للحصول على موافقة ممثلي الشعب عند فرض الضرائب، والرقابة على استخدام هذه الأموال.

#### الادارة المالية

وتشمل الخدمات العامة كل الخدمات التي يصعب علي الأفراد توفيرها بأنفسهم مثل مشاريع البنية الأساسية، كتمهيد الطرق، وشبكات الصرف الصحي، وشبكات مياه الشرب، والكهرباء والأمن، والعدالة، والدفاع، حيث يهتم الأفراد بإشباع حاجاتهم الخاصة، ويمكن توفير ذلك دفعة واحدة للجميع، ويجب علي الدولة إشباع هذه الحاجات مما يعود بالنفع على المجتمع كله بوجه عام

## عناصر المالية العامة

النفقات العامة



الموازنة العامة

### عناصر المالية العامة: النفقات العامة:

وهي تكاليف توفير الخدمات العامة مثل: الأمن، والدفاع، والاعلام، وشق الترع، وانشاء شبكات الصرف الصحي، والصرف الزراعي، والمساكن الشعبية، وشبكات الكهرباء وغيرها، وكذلك تقديم الخدمات التي يراعى فيها البعد الاجتماعي، والذي تقلل التفاوتات بين أفراد المجتمع، مثل خدمات التعليم، والصحة، والخدمات الثقافية والمواصلات، وغيرها.

وتراعى الدولة فيها جانبين:

الأول: توفير هذه الخدمات بأسعار رمزية تناسب دخل الافراد غير القادرين، لأن القطاع الخاص يقدمها بأسعار مرتفعة

الثانى: تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع بالقضاء على الأمية، وتوفير الرعاية الصحية لغير القادرين، والقضاء على الأمراض الوبائية التي تدمر الموارد البشرية.

وتحصل الدولة من الأفراد على نسبة بسيطة من تكاليف إنتاج هذه الخدمات.



## عناصر المالية العامة: النفقات العامة:

وتختلف المالية العامة للدولة عن المالية الخاصة للأفراد حيث تحدد الدولة أولاً احتياجاتها للإنفاق ثم تعد السياسة اللازمة لتوفير الإيرادات وتوزع النفقات العامة بين الاستخدامات المختلفة، وتختلف تقسيماتها فقد تقسم تقسيماً إدارياً بحسب الوزارات، أو اقتصادياً بحسب الغرض، أو وظيفياً بحسب الوظيفة التي تؤديها.

وفي الوقت الراهن تنقسم النفقات العامة إلى الأجور والمرتبات، والتحويلات الجارية مثل الدعم الذي بدأ يتقلص دوره، والاستخدامات الاستثمارية مثل التعليم والصحة وخلافه، والتحويلات الرأسمالية مثل أقساط الدين العام.

## عناصر المالية العامة: الايرادات العامة:

وهي التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها العامة، ويتم الحصول عليها من مصادر متعددة:

الرسوم: مبالغ تدفع جبرياً لمن يطلب خدمة معينة مثل: رسوم استخراج جواز السفر، أو رخصة القيادة، أو شهادة الميلاد، أو الوفاة، وخلافه الضرائب بأنواعها: تتميز الدولة بقدرتها على فرض الضرائب للحصول على موارد مالية من الأفراد والمؤسسات

وسميت الضرائب والرسوم بالإيرادات السيادية لأن الحكومة تقوم بواجبها وهو مصدر سيادتها وواجب الحكومة هو توفير الخدمات العامة والاجتماعية، وتوفير الدفاع والحماية العامة لكل المواطنين، وإذا أخلت الحكومة بواجبها انتفى عنها حق السيادة.

وبهذا فان الحكومة تسهم الإنتاج القومي بتهيئة الظروف الملائمة للعمل ومن هنا يأتي حقها في اقتطاع جزء من الدخل القومي كضرائب.

## عناصر المالية العامة: الايرادات العامة:

فالضريبة أسلوب قانوني لتوزيع الأعباء العامة سنوياً بين الأفراد حسب طاقتهم.

وتقسم الضرائب من حيث أسعارها إلى ضرائب نسبية وضرائب تصاعدية

وتقسم أيضاً الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وتشمل الضرائب المباشرة مثل: (الضرائب علي: الدخل، والأرباح التجارية، والصناعية، والمرتبات، والمهن الحرة وأرباح الأسهم) وضرائب رأس المال مثل (ضرائب التركات).

والضرائب غير المباشرة مثل: (الضرائب الجمركية، والضرائب على الاستهلاك، والضرائب على الاستهلاك، والضرائب على الإنتاج، وضريبة المبيعات وضرائب الدمغة)، ويطلق عليها "الرسوم" فيقال الرسوم الجمركية أو رسم دمغة.

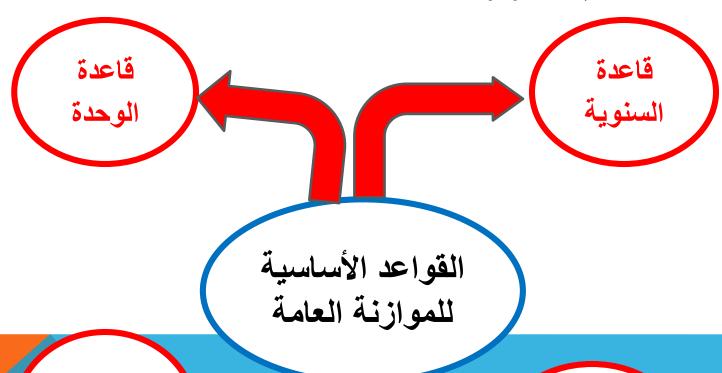
هي تقدير لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مالية مقبلة، ويصدر سنوياً قانون لها يربطها بعد اعتمادها من مجلس النواب، يجيز هذا القانون للسلطات التنفيذية أن تحصل علي الإيرادات وإنفاق المصروفات في الأوجه المخصصة لها.

وتتضمن جانبين هما: النفقات العامة والإيرادات العامة للسنة القادمة، وتتضمن الموازنة تصريحاً للدولة بالقيام بهذه النفقات، وبالنسبة للإيرادات العامة فإنها تشير إلى توقعات الدولة لما يمكن تحصيله من إيرادات، ولذلك فإن أرقام الموازنة عن الإيرادات هي توقعات، ويجب أن تعرض الحسابات الختامية للدولة على السلطة التشريعية.

ثانياً

#### عناصر المالية العامة: القواعد الأسايية للموازنة العامة:

القواعد الأساسية للموازنة العامة



قاعدة عدم التخصيص

قاعدة العمومية



#### □ السنوية:

المدة التي تعمل لها الموازنة هي سنة واحدة قادمة، وأن تكون موافقة مجلس النواب عليها سنوية لأنه لو وضعت الميزانية لسنتين أو ثلاث سنوات لتعذر التنبؤ بالمصروفات والإيرادات طوال هذه المدة

#### وحدة الموازنة:

ادراج كل الإيرادات والمصروفات في وثيقة واحدة، بهدف عرض الموازنة في صورة بسيطة حتى يتسنى للمطلع على المركز المالي أن يعرف بسهولة العجز أو الفائض، فيسهل على السلطة التشريعية (مجلس النواب) فرض الرقابه على أعمال السلطة التنفيذية.



#### □ قاعدة العمومية:

تشمل الإيرادات والمصروفات دون إجراء أي مقاصة بينهما، مما يمكن المجلس التشريعي (مجلس النواب) من فرض رقابته الدقيقة عليها.

#### 🔲 عدم التخصيص:

حيث أنه إذا خصصت إيرادات معينة، وانخفضت الإيرادات في فترة ما لتعذر تقديم هذه الخدمات بشكل جيد، وبالعكس إذا زادت الإيرادات فقد تؤدى هذه الزيادة إلى التبذير والإسراف في الإنفاق.



ويواجه الاقتصاد بعض الاختلالات الهيكلية، أهمها عجز الموازنة العامة، حيث بلغ حوالي 10% من الناتج القومي وعلاج هذا العجز يتطلب تضيق الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة.

ولجأت الحكومة الي زيادة الإيرادات العامة عن طريق زيادة تحصيل الضرائب والرسوم، وفرض أعباء جديدة على الممولين وفي نفس الوقت تخفيض النفقات.



